الاوضاع السياسية في المستوطنات الاسترالية للفترة من 1788–1850

م. زينب حسن عبد اسود ا.د. وفاء كاظم ماضي

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية

Political situation in Australian settlements from 1788-1850

wafaa kadhem madi Zainab Hassan abd aswad

University Babylon / College of Education for Humanitarian Sciences

alkendy.wafaa77@gmail.com zainabh722@yahoo.com

Abstract

Australia bowed to British Crown colonies as direct from these settlements is of particular importance that the Governor was directly appointed by the King and the Governor often owners of military ranks and enjoys broad powers to manage the settlement as legislation on behalf of Britain and the absolute veto legislative decisions or delayed and lots of powers mandated by the King and saw Australia rules since its inception in 1788 until the year 1850 remarkable development department halkodaa as issued several important laws enabled and with the development of political life And new laws began seriously considering settlements get autonomy and this is what happened after the Australian constitutions Act (2) in 1850.

Keywords: Ruling- Administration- Law- Settlements- constitutions

الملخص

خضعت استراليا للادارة البريطانيه المباشرة حيث اعتبرت من مستعمرات التاج ولهذه المستوطنات اهميه خاصه كون ان الحاكم عليها كان يعين مباشرتا من قبل الملك وهذا الحاكم غالبا مايكون من اصحاب الرتب العسكرية ويتمتع بسلطات واسعه لإدارة المستوطنة كإصدار القوانين نيابتا عن ملك بريطانيا و حق النقض المطلق لقرارات المجالس التشريعية او تأخيرها والكثير من الصلاحيات التي خوله بها الملك وشهد النظام الاداري لاستراليا منذ بدايته عام 1788 وحتى عام 1850 تطورا ملحوظا على نطاق الادارة ةالقضاء اذ صدرت العديد مكن القوانين المهمه ومع تطور الحياة السياسيه وصدور قوانين جديده بدات المستوطنات تفكر جديا بالحصول على الحكم الذاتي وهذا ماحدث بعد صدور قانون الدساتير الاستراليه رقم (2) عام 1850.

الكلمات المفتاحية: مستوطنات–الادارة–الحاكم– قانون–الدساتير

المقدمة

تعتبر استراليا احدى المستوطنات البريطانية التي كانت تتبع بشكل مباشر لسيطرة ملك بريطانيا ولإدارة هذه المستوطنات كان الملك يعين حاكما لينوب عنه في ادارتها وهذا الحاكم غالبا مايكون من اصحاب الرتب العسكرية ويتمتع بسلطات واسعه لإدارة المستوطنة كاصدار القوانين نيابتا عن ملك بريطانيا و حق النقض المطلق لقرارات المجالس التشريعية او تاخيرها والكثير من الصلاحيات التي خوله بها الملك. قسم البحث الى مقدمه ومبحثين خاتمه وجاء المبحث الاول ليقف على نظام الحكم والادارة في المستوطنات الاستراليه ومراحل تطور انظمة الحكم والادارة بصورة تدريجيه فمنذ صدور قانون نيو ساوث ويلز عام 1823 وحتى صدور قانون الدساتير الاستراليه (2) عام 1850 حدثت تطورات كبيرة في نظم ادارة المستوطنات السته وتمتعت بموجب هذا القانون بالحكم الذاتي بعد ان كانت في عام 1788 ترتبط مباشرتا ببريطانيا اما المبحث الثاني فقد تضمن النظام القضائي والامني للمستوطنات البريطانية فقد اتبعت بريطانيا نظاما قضائيا مشابها للنظام البريطاني اذ جلب المستوطنون البريطانيون الاوائل عام 1788 نسخه من القانون البريطاني وانشات محاكم مدنيه وجنائيه في المستوطنات ولكن مع مرور الوقت برزت الحاجه الى قوانين وتشريعات جديدة تختلف عن قوانين الوطن الام كما حدث في مستعمرة نيو ساوث ويلز فاصدرت الحكومه الاستراليه في المستوطنات مجموعه من

اللوائح والقوانين التي تتماشى مع متطلبات الحياه والتطور التاريخي في المستوطنات ولكتابة هذا البحث استخدمت العديد من الكتب الاجنبيه وشبكة المعلومات الدوليه الانترنيت ومنها كتاب Sydney Smith Bell, Colonial Adimistmtion of Geeat Britain,وكتاب Lynn Lovelock and John Evans, New South Wales Legislative Council Practice, The Federation Press, وكتاب Andrew H. Kelly, The Development of Local Government in Australia, Focusing on NSW: From Road Builder to Planning Agency to Servant of the State Government and Developmentalism, University of Wollongong, Perth, وجاءت الخاتمه لتتضمن اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الباحثه.ومن الله التوفيق والسداد.

المبحث الاول //نظام الحكم والادارة في المستوطنات الاسترالية:

اتبعت الحكومة البريطانية انظمة مختلفة في ادارة مستعمراتها فيما وراء البحار اختلفت حسب اهمية ونوعية هذه المستعمرات ووسائل السيطرة عليها، وكان وزير الدولة لشؤون المستعمرات أو السكرتير الاستعماري هو الوزير البريطاني المسؤول عن إدارة ومتابعة شؤون مختلف المستعمرات البريطانية[1]. وقد قسمت المستعمرات البريطانية بشكل عام الى ثلاثة انواع هي[2] :

1. مستعمرات التاج: وهي المستعمرات التي كانت تتبع بشكل مباشر لسيطرة ملك بريطانيا، والذي عادة ما كان يعين حاكماً عليها لينوب عنه في حكمها يتمتع بسلطات واسعة ويملك حق اصدار القوانين في المستعمرة نيابة عن الملك، وله حق النقض المطلق لقرارات المجالس التشريعية او تأخيرها، وكذلك حق حل هذه المجالس عندما يجد ضرورة لذلك، ومن هذا النوع مستوطنات نيو ساوث ويلز، وارض فان ديمن، وكوينزلاند، وفيكتوريا، وغرب استراليا وجميعها من مستعمرات التاج البريطاني.
2. مستعمرات المواثيق او مستعمرات الشركات: وهي نوع من المستعمرات التي قامت على اساس مواثيق وتفويض يمنح الى الشركات التجارية، وفي مقدمتها شركة الهند الشرقية البريطانية من اجل تأسيس وانشاء المستعمرات لا سيما في مناطق العالم الجديد وشمال امريكا.
3. النوع الثالث من المستعمرات كان يعرف بمستعمرات رسائل الامتياز وهي نوع من الوثائق القانونية التي تكون على شكل رسالة صادرة من السلطة العليا، وغالباً ما كانت من الملك البريطاني تمنح حق الاستيطان والاستعمار الى شخص او منظمة معينة، وكانت مستوطنة جنوب استراليا قد تأسست وفقا لهذا النوع من المستعمرات.

وقد بسطت بريطانيا سيطرتها على استراليا عام 1788 ومع نهاية عام 1850 تكونت من ستة مستوطنات كبيرة، وقد قسمت هذه المستوطنات الى وحدات ادارية اصغر هي المقاطعات والابرشيات والمئويات، فكانت كل مستوطنة تنقسم الى مجموعة من المقاطعات، والتي تنقسم بدورها الى مجموعة اكبر من الابرشيات، ومن ثم تنقسم الاخيرة الى وحدات ادارية اصغر عرفت بالمئويات، زيادة على المدن الرئيسة والبلدات الاصغر الاخرى[3].

مرت انظمة الحكم والادارة في المستوطنات الاسترالية بمراحل عدة وتطورت تدريجياً، اذ ترأس السلطة والحكم في هذه المستوطنات حاكم غالباً ما كان يحمل رتبة عسكرية، يتم تعيينه من قبل الحكومة البريطانية مع تمتعه بسلطات واسعة وشبه كاملة في

([1]) C. H. Currey, British Colonial Policy 1783—1915, Oxford University Press, London, 1916, p.20.

([2])Thomas Pownall, The Administratioisr of The British Colonies, Vol. I , James Mccarthur Co, London, No Date, p.p.34-35.

([3])Andrew H. Kelly, The Development of Local Government in Australia, Focusing on NSW: From Road Builder to Planning Agency to Servant of the State Government and Developmentalism, University of Wollongong, Perth, 2011, p.p.3-4.

حكم المستوطنة وادارتها، حتى عرفت حكومات المستوطنات المبكرة بـ(المستبدة)، وقد امتدت هذه المدة حتى عام 1823 عندما تم تأسيس اول مجلس تشريعي في مستوطنة نيو ساوث ويلز[1].

يمكن القول ان هناك مجموعة عوامل ساعدت حكام المستوطنات على التمتع بسلطات شبه مطلقة، لا سيما في المراحل الاولى من تأسيس هذه المستوطنات، ولعل في مقدمتها كون هذه المستوطنات انشأت اساساً لتكون مستوطنات جنائية تضم اعداداً متنوعة من المدانين، وادارة هكذا نوع من المجتمعات يحتاج الى صرامة وشدة في التعامل، فضلاً عن ان التعليمات والتوجيهات التي كانت تصدر الى حكام المستوطنات كانت تأتي بشكل مباشر من وزارة المستعمرات في بريطانيا، وهو الامر الذي يتطلب مدة طويلة تقارب السبعة اشهر في بعض الاحيان لوصول هذه التعليمات الى المستوطنة، فتوجب على الحاكم التصرف وفق ارادته، لا سيما في الامور التي تحتاج الى قرارات آنية ومستعجلة، وبالتالي اخذ يتمتع بسلطة شبه مطلقة باتخاذ القرارات وادارة المستوطنة.

تمتع حاكم المستوطنة بحق اصدار القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية ذات الصلة بالمستوطنة وسكانها، كما كان بإمكانه تخصيص الاراضي وتوزيعها على المستوطنين، وتوزيع المؤن ومتابعة الاعمال المختلفة في المستوطنة، بل انه توجب على المدانين الحصول على الموافقة منه في حال رغبتهم بالزواج، وهو ايضاً من كان يفرض العقوبات ويحددها على المخالفين من المدانين وغيرهم[2].

جاءت اولى عمليات التطور في نظام الحكم في المستوطنات عام 1823، عندما اصدرت الحكومة البريطانية قانون نيو ساوث ويلز 1823 الذي نص على تأسيس مجلس تشريعي في نيو ساوث ويلز، وهو اول واقدم مجلس يؤسس في المستوطنات الاسترالية، وقد اقتصرت مهام هذا المجلس على تقديم المشورة والنصح لحاكم المستوطنة في وضع القوانين والمراسيم المتعلقة بتحقيق السلام والرفاهية والحكومة الجيدة في المستوطنة[3].

تكون هذا المجلس من خمسة الى سبعة اعضاء، يتم تعيينهم من قبل الملك البريطاني، وجرت جلسات المجلس بشكل سري، وترأسه حاكم المستوطنة الذي كان بيده وحده تقديم واقتراح القوانين في المستوطنة، وكان دور الاعضاء هو مناقشة القوانين المقترحة من الحاكم وتقديم المشورة حولها، وحتى لو ان اغلبية الاعضاء عارضوا اي قانون فان قرارهم لم يكن نهائياً، وانما يترك الامر للحاكم بالأخذ او عدم الاخذ برأيهم [4].

وتوجب على الحاكم الحصول على شهادة من رئيس القضاة ان القانون المقترح لا يتعارض مع القوانين البريطانية، ولا بئس ان يوجد فيه بعض الاختلافات التي تتماشى مع ظروف المستوطنة، كما توجب احالة جميع القوانين التي تصدر في المستوطنة خلال مدة لا تتجاوز الستة اشهر الى الحكومة البريطانية، حيث تعرض هذه القوانين على مجلسي البرلمان البريطاني(اللوردات والعموم) للتصديق النهائي عليها، ومن حق الملك الغاء هذه القوانين خلال ثلاث سنوات من اصدارها[5].

لم تكن واجبات واعمال هذا المجلس واضحة او مدونة في بداياته الاولى، فعمل دون اي قواعد او توجيهات لتنظيم اعماله عدا القانون المذكور انفاً، فاجتهد اعضاؤه على تطوير هيكلية من الإجراءات والاعمال على غرار تلك المعمول بها في البرلمان البريطاني،

([1]) Clem Lack, "Colonial Representation in The Nineteenth Century Pro-Consuls of Empire and Some Australian Agents-General", Royal Historical Society of Queensland magazine , 1965, p.p.456 457.

([2])Ernest Scott , Ashort history of Australia.oxford university press.london.1916 ,p.p.63-64.

([2]) https://www.foundingdocs.gov.au/item-sdid-73.html.

([3]) Lynn Lovelock and John Evans, New South Wales Legislative Council Practice, The Federation Press, Sydney, 2008, p.p.17-18.

([4]) Andrew H. Kelly, Op. Cit., p.p.8-9.

ومن ثم في عام 1827 تمت صياغة هيكلية وقواعد عمل خاصة بالمجلس من قبل لجنة من ثلاثة اعضاء منه، لإيجاد قاعدة لعمل المجلس[1].

وعلى غرار هذا المجلس انشئت مجالس مماثلة في المستوطنات الاخرى في ارض فان ديمن في عام 1825، استراليا الغربية 1831، كوينزلاند 1838، وفيكتوريا 1841، وجنوب استراليا عام 1840، وقد تبعت هذه المستوطنات في بداية تأسيسها حكومة مستوطنة نيو ساوث ويلز وكان يديرها نائب لحاكم نيو ساوث ويلز، الا انها ومع استقرارها ونموها عملت جاهدة على الاستقلال عن سلطات نيو ساوث ويلز، وهو ما حدث على مراحل مختلفة من تاريخ هذه المستوطنات، فاصبحت لها حكومة وسلطات مستقلة بذاتها[2].

نمت هذه المجالس التشريعية بمرور الزمن، واجريت تغييرات على هيكليتها وعملها، ففي عام 1828 اصدرت الحكومة البريطانية قانون المحاكم الاسترالية الذي نص على زيادة اعضاء المجالس التشريعية ليكون من (10 –15) عضواً يرشحهم الحاكم، ولا يمكن اصدار اي قانون دون موافقة ثلثي اعضاء المجلس، والجزء المهم من القانون هو انه نص على ان قوانين بريطانيا تنطبق ايضاً على المستوطنين الحاليين، والذي أرسى اساساً قوياً للقانون الاسترالي، وفي الوقت نفسه تضمن هذا القانون مرونة في المستقبل من خلال عدم تطبيق قوانين البرلمان اللاحقة ما لم ينص القانون على ذلك، كما تضمن عقد الجلسات بشكل علني، وان تنشر القوانين والمراسيم المقترحة خلال ثمانية ايام في الصحف المحلية[3].

ادخلت تغييرات جديدة وجذرية على عمل المجالس التشريعية في المستوطنات بموجب قانون الدساتير الاسترالية رقم (1)، الذي اصدرته الحكومة البريطانية عام 1842، والذي نص على ان يكون عدد اعضاء المجلس التشريعي (24) عضواً يتم انتخاب (12) عضواً منهم، ويجب ان يكونوا من ملاك الاراضي والعقارات في المستوطنة، في حين يتم تعيين بقية الاعضاء الاثنى عشر من قبل الملك، واصبح من حق الاعضاء اقتراح القوانين ومناقشتها والاستعاضة عن الحاكم بعضو يتم ترشيحه من قبلهم لرئاسة المجلس[4].

ومع نمو وازدهار المستوطنات الاسترالية وازدياد اعداد سكانها اخذت تتطلع الى المزيد من الاستقلالية في الحكم، فأرسلت عدة رسائل ومن مختلف المستوطنات الى الحكومة البريطانية في سبيل تحقيق ذلك، ومن جانبها وجدت الحكومة البريطانية ان التطور الذي تشهده المستوطنات وتوسعها، والمسافة الشاسعة بين بريطانيا واستراليا جعلت من المستحيل على البرلمان البريطاني اتخاذ جميع القوانين للمستعمرات، مما استوجب منح هذه المستوطنات المزيد من الاستقلالية في الحكم والادارة، وضرورة قيام حكومات مسؤولة في هذه المستوطنات ويقصد بالحكومات المسؤولة هي الحكومات التنفيذية التي تخضع للمساءلة امام البرلمان او المجلس التشريعي الذي يمثل الشعب، فقررت الحكومة البريطانية تمهيد الطريق امام الحكم الذاتي في هذه المستوطنات[5].

كانت اهم خطوات الحكم الذاتي في المستوطنات الاسترالية هو اصدار الحكومة البريطانية لقانون (الدساتير الاسترالية) رقم (2)، او (قانون من اجل حكومة افضل لمستعمرات جلالة الملكة الاسترالية) في آب عام 1850، والذي تم اقراره بناءاً على تقرير

([1])Lynn Lovelock and John Evans, Op. Cit.,p.18.

([2]) Rosemary Kiss, Are We Kidding About Local Autonomy? Local Government in Australia, University of Melbourne, p.p. 5-6.

([3])https://www.foundingdocs.gov.au/item-did-39.html

([4])The Melbourne City Council ,the history of the city of Melbourne. The records and archives branch the city of Melbourne. Melbourne 1997 , p.18.

([5])Charles H. Bertie, The Early History of the Sydney Municipal Council With an Account of the Town Halls, the Australian Historical Society, Sydney, 1911, p.p.22-23.

صادر من لجنة تابعة الى المجلس الملكي الخاص، والتي شكلت عام 1849 لدراسة الاوضاع الدستورية في المستوطنات الاسترالية، وخرجت بتوصيات بضرورة منح المستوطنات المزيد الاستقلالية والحكم الذاتي[1].

تكون القانون من (38) بنداً من اجل تنظيم ادارة وحكم المستوطنات في استراليا، وقد ضمت بعض بنوده فقرات خاصة لمستعمرات معينة مثل فصل مستوطنة ارض فان ديمن، وزيادة اعضاء المجلس التشريعي في مستوطنة نيو ساوث ويلز، وتضمن القانون ايضاً بنوداً شملت جميع المستوطنات وانظمة الحكم فيها، ومنحتها المزيد من الاستقلالية والحكم الذاتي في المستقبل، اذ سمح القانون للمستوطنات الاسترالية بحق تشريع دساتير خاصة بها يتم اقرارها بعد استحصال موافقة ملكة بريطانيا، وحق إنشاء حكومة خاصة بها تتمتع باستقلالية كبيرة، فضلاً عن اعترافه بحق المستوطنات بتأسيس برلمانات خاصة بها تتكون من مجلسين على غرار البرلمان البريطاني، وقد حدد القانون اعضاء هذه المجالس وان يتم انتخاب ثلثي الاعضاء بالانتخاب المباشر ويعين الثلث الاخر من قبل الملكة، وله الحق بتشريع القوانين الخاصة بالمستوطنة على ان لا تتعارض بشكل جذري مع قوانين البرلمان البريطاني، وتتم الموافقة على القوانين بأغلبية الثلثين من الاعضاء[2].

ويمكن القول ان قانون الدساتير الاسترالية كان النواة الاولى التي استقت منها المستوطنات الاسترالية الطريق الى الحكم الذاتي الكامل والاستقلال شبه الكامل عن الحكومة البريطانية، اذ تطورت انظمة هذه المستوطنات ومؤسساتها التشريعية ونمت فيها نزعة الاستقلال حتى تمكنت من اجبار الحكومة البريطانية على منحها الحكم الذاتي الكامل في عام 1901.

المبحث الثاني// النظام القضائي والامني في المستوطنات :

اتبعت المستوطنات الاسترالية القانون البريطاني في نظامها القضائي، اذ جلب المستوطنون الاوائل عام 1788 نسخة من القانون البريطاني، فضلاً عن ما عرف ب(ميثاق العدل) الذي اصدرته الحكومة البريطانية مع قرارها بتأسيس مستوطنة في استراليا عام 1787، والذي تضمن انشاء محاكم مدنية وجنائية في المستوطنة الجديدة، لكن في حقيقة الامر فان تطبيق وممارسة القانون في المستوطنات الاسترالية لا سيما الجنائية منها، في بدايات تأسيسها اختلف تماماً عن تطبيقه وممارسته في بريطانيا، اذ ان هذه المحاكم كانت اشبه بالمحاكم العسكرية منها بالمحاكم المدنية، وغالباً ما كانت قراراتها تعسفية وخاضعة لرغبات حاكم المستوطنة وضباطها الذين كانوا يمثلون هيئة المحكمة، وعدم وجود هيئة محلفين كما كان متبعاً في القضاء البريطاني[3].

كما كانت هذه المستوطنات في بعض الاحيان تصدر لوائح قوانين خاصة بها، كما فعل حاكم مستوطنة نيو ساوث ويلز فيليب غيدلي كينغ عام 1802 عندما قام بطباعة مجموعة من الاوامر الحكومية الصادرة في المستوطنة بين عامي 1791 و1802، وتضمنت فقرات متنوعة مثل معاقبة المدانين المشاغبين وتشديد عقوباتهم، وكذلك العفو عن من يتميز بحسن السيرة والسلوك وانهاء عقوبته[4].

ومع تطور المستوطنات ونمو سكانها وازدياد اعدادهم، وتأسيس مستوطنات حرة في استراليا ظهرت الحاجة الى ضرورة تطوير النظام القضائي والقانوني في المستوطنات، فعملت الحكومة البريطانية على اصدار مجموعة من اللوائح لترسيخ النظام في

([3])Karl R. Cramp, The State and Federal Constitutions of Australia, Angus & Robertson Ltd, Sydney, 1913, p.p.47-48.

([2])https://www.foundingdocs.gov.au/item-did-76.html.

([3])Geoff Lindsay, The "Doctrine of Precedent" in Australian Legal History, The University of Sydney, Sydney, 2017, p.p.2-3.

([4])Historical Records of Australia Governors Despatches to and from England , the library committee. Sydney. 1915 ,Cit., Vol.3, p.p. 242-243.

المستوطنات، اذ اصدرت ميثاق العدالة الثاني في 4 شباط 1814 الذي نص على تأسيس ثلاث محاكم جديدة في مجال القضاء المدني، وهي محكمة الحاكم، والمحكمة العليا، ومحكمة نائب الحاكم، وتم بناء اماكن خاصة لهذه المحاكم[1].

ازدادت مطالب المستوطنين بإصلاح النظام القضائي في المستوطنات نهاية عشرينات القرن التاسع عشر وظهر استياء عام من طبيعة النظام القضائي في المستوطنات فأصدرت الحكومة البريطانية ميثاق العدالة الثالث في عام 1823 حيث الغى القانون المحاكم السابقة واسس محاكم عليا في المستوطنات، الا ان ابرز القوانين القضائية التي اصدرتها الحكومة البريطانية كان قانون المحاكم الاسترالية لعام 1828 والذي وضع اسس النظام القانوني والقضائي في المستوطنات الاسترالية، اذ نص هذا القانون على بقاء القانون البريطاني في المستوطنات وتأسيس محاكم عليا تجري فيها محاكمات علنية، وتتضمن هيئة من المحلفين الذين يكون القرار بيدهم، وتعيين هيكل اداري لهذه المحاكم من محامين وموظفين وقاعات وغيرها، فضلاً عن تأسيس محاكم للنظر في القضايا المدنية من زواج ومعاملات وغيرها[2].

تطور النظام القضائي في المستوطنات الاسترالية بمرور الزمن واخذ يأخذ صفته الدستورية ودوره الواضح في ادارة المستوطنات، ففي عام 1830 سمح للمدانين الذين انهوا عقوبتهم واظهروا سلوكاً حسناً بحق الانضمام الى هيئات المحلفين، وفي عام 1833 اصدرت تعليمات من الحكومة البريطانية بمنح المحاكم العليا في استراليا حق الطعن في القرارات من خلال ارسالها بشكل مباشر الى المجلس الملكي الخاص للنظر فيها، وهو ما كان يتم عن طريق حاكم المستوطنة حصراً فيما مضى، وأصبحت المحاكم الاسترالية تتمتع باستقلالية تامة عن السلطات التنفيذية في المستوطنات[3].

وفيما يتعلق بحفظ الامن في المستوطنات فقد كلف الجيش والبحرية البريطانية بها في اول الامر، وكانت تتولى هذه المسؤولية بعض الافواج او السرايا الصغيرة وحسب حجم المستوطنة، ثم تقرر انشاء قوات خاصة لحفظ الامن والنظام في المستوطنات، فأسست في نيو ساوث ويلز عام 1790 قوات عسكرية اطلقت عليها تسمية (فيلق نيو ساوث ويلز) تكونت من الجنود البريطانيين الكبار في السن والمتقاعدين، كانت مهمتهم الاشراف وحراسة المدانين والاشراف عليهم وحفظ النظام في المستوطنة فضلاً عن حمايتها من اي هجمات محتملة من السكان الاصليين[4]، الا ان هذه القوات وبعض ضباطها سرعان ما اخذت تتدخل في ادارة المستوطنة، وعمل بعض قادتها على الحصول على حكم المستوطنة والتدخل في قرارات حكامها، كما اتهموا بقضايا فساد وتلاعب في مخزون ومؤن المستوطنة، واستغلوا مناصبهم في احتكار بعض المواد التجارية، فدخلوا في صراع مع حكام المستوطنة، فعملت الحكومة البريطانية على معاقبة قادة هذه القوات والحد من فسادهم الاداري، فحوكم بعضهم بتهم سرقة وفساد عام، الا ان التخلص النهائي من نفوذ هذه القوة حصل عام1806 في عهد الحاكم بلاي، حيث تم استدعاء هذه القوات الى بريطانيا واستبدالها بفوجين من القوات البريطانية[5].

([1])Geoff Lindsay, Op.Cit., p.4.

([2]) Alex C. Castles, "The Reception and Status of English Law in Australia", Adelaide Law Review Magazine, Vol 2, Adelaide, 1963, p.p. 3-5

([3]) Sydney Smith Bell, Colonial Adimistmtion of Geeat Britain, Longmans, & Eobeets Co , London, 1859, p.p.348-349.

([4]) James Bonwick, First Twenty Years of Australia, Searle and Rivington Co, London, 1882, p.p.32-33.

([5]) Sidney Govt. Printer, Historical Records of New South Wales, Vol.1, Charles Pottkr, Government Printer, Sydney, 1892, p.p.654-655.

وعلى النهج ذاته كانت قوات من الجيش تتحمل مسؤولية حفظ النظام والامن في المستوطنات الاخرى التي تأسست فيما بعد، وقد تفاوت عدد وحجم هذه القوات بمرور الوقت، فمن فوج واحد في بداية استيطان استراليا الى ثلاثة افواج في عام 1824، لتزداد الى ستة افواج في اربعينات القرن التاسع عشر[1].

وخلال هذه المدة عملت حكومات المستوطنات ايضا على تأسيس نواة لقوات الشرطة في المستوطنات وان كانت بشكل بدايات بسيطة تولت حفظ الامن العام فقط في المدن والبلدات في المستوطنات، ففي عام 1810 نظم الحاكم ماكواري قوة محلية من السجناء السابقين ومن حسني السلوك، واستخدمهم كدوريات حراسة في مستوطنة نيو ساوث ويلز، وتم تخصيص ابنية خاصة لهذه القوة مثلت البدايات الاولى لتأسيس الشرطة في المستوطنات، واعيد تنظيم هذه القوة على غرار نظيرتها في بريطانيا في عشرينات القرن التاسع عشر، وانقسمت الى اختصاصات عدة ومنها شرطة البلدات وشرطة المياه وغيرها[2].

يمكن القول ان النظام السياسي للمستوطنات الاسترالية قد مر بمراحل تطور ونمو تدريجية جاءت انعكاساً لتطور ونمو المستوطنات البريطانية في استراليا، فتحول من نظام حكم تعسفي استبدادي يتزعمه حاكم دكتاتوري معين الى نظام تمثيلي ديمقراطي بسلطة تشريعية منتخبة لها سلطة ورقابة على السلطة التنفيذية في المستوطنات.

الخاتمة

خضعت استراليا للادارة البريطانيه المباشرة حيث اعتبرت من مستعمرات التاج ولهذه المستوطانات اهميه خاصه كون ان الحاكم عليها كان يعين مباشرتا من قبل الملك البريطاني وكان يتمتع بالعديد من الصلاحيات التي خولها له الملك باعتباره النائب عنه في ادارة المستوطنات وشهد النظام الاداري لاستراليا منذ بدايته عام 1788 وحتى عام 1850 تطورا ملحوظا على نطاق الادارة والقضاء اذ صدرت العديد مكن القوانين المهمه كقانون نيو ساوث ويلز عام 1823 الذي ادى الى ظهور اول مجلس تشريعي في هذه المستوطنة وعلى غرار هذا المجلس انشات مجالس اخرى في باقي المستوطنات كما كان صدور قانون المحاكم الاسترالية نقطة تحول في تاريخ النظام التشريعي الاسترالي حيث تم بموجبه زيادة اعضاء المجلس ولايمكن اصدار اي قانون الا بموافقة ثلثي اعضاء المجلس وهذا تطور واضح لنمط الحياة السياسيه في المستوطنات ومع تطور الحياة السياسيه وصدور قوانين جديده بدأت المستوطنات تفكر جديا بالحصول على الحكم الذاتي وهذا ماحدث بعد صدور قانون الدساتير الاستراليه رقم (2) عام 1850. اما فيما يتعلق بالنظام القضائي فقد كان امتداد لما موجود في الوطن الام ولكن بعد بروز الحاجه الى قوانين جديده لتنظيم الحياة العامه في المستوطنات والفرق بين المجتمع البريطاني والاسترالي وخصوصا اذا علمنا ان المجتمع الاسترالي هو مجتمع اكثرة من المحكومين الذين تم نقلهم الى استراليا لغرض العقاب واكمال مدة محكوميتهم كمساجين لذلك ظهرت لوائح وقوانين جديدة تتماشى مع متطلبات المرحله كما تم الغاء بعض القوانين البريطانيه لعدم ملاءمتها والواقع في المستوطنات وقد تحملت قوات الجيش والبحرية مهمة حماية المستوطنات في بادئ الامر حتى تكونت نواة الشرطه وكان اغلب افرادها من المدانين الذين كانوا محكومين بتهم بسيطه و قضوا مدة العقوبة وتم اطلاق سراحهم وبذلك تولد لديهم امل جديد في وطنهم الجديد

قائمة المصادر

1- الكتب

C. H. Currey, British Colonial Policy 1783—1915, Oxford .1- University Press, London, 1916

([1]) Sydney Smith Bell, Op.Cit., p.352.
([2])James Bonwick, Op.Cit., 41.

2- Thomas Pownall, The Administratioisr of The British Colonies, Vol. I , James Mccarthur Co, London, No Date.
3-Andrew H. Kelly, The Development of Local Government in Australia, Focusing on NSW: From Road Builder to Planning Agency to Servant of the State Government and Developmentalism, University of Wollongong, Perth, 2011 .
4-Clem Lack, "Colonial Representation in The Nineteenth Century Pro-Consuls of Empire and Some Australian Agents-General", Royal Historical Society of Queensland magazine , 1965
5-Lynn Lovelock and John Evans, New South Wales Legislative Council Practice, The Federation Press, Sydney, 2008.
6-Rosemary Kiss, Are We Kidding About Local Autonomy? Local Government in Australia, University of Melbourne
7-Charles H. Bertie, The Early History of the Sydney Municipal Council With an Account of the Town Halls, the Australian Historical Society, Sydney, 1911
8-Karl R. Cramp, The State and Federal Constitutions of Australia, Angus & Robertson Ltd, Sydney, 1913
9-Geoff Lindsay, The "Doctrine of Precedent" in Australian Legal History, The University of Sydney, Sydney, 2017
10-Alex C. Castles, "The Reception and Status of English Law in Australia", Adelaide Law Review Magazine, Vol 2, Adelaide, 1963
11-Sydney Smith Bell, Colonial Adimistmtion of Geeat Britain, Longmans, & Eobeets Co , London, 1859
12-James Bonwick, First Twenty Years of Australia, Searle and Rivington Co, London, 1882,
13- Sidney Govt. Printer, Historical Records of New South Wales, Vol.1, Charles Pottkr, Government Printer, Sydney, 1892
14- Ernest Scott , Ashort history of Australia.oxford university press.london
15- The Melbourne City Council ,the history of the city of Melbourne records and archives branch the city of Melbourne. Melbourne 1997.
16-Historical Records of Australia Governors Despatches to and from England the library committee. Sydney. 1915 ,Cit., Vol.3,

2- شبكة الانترنيت

1- https://www.foundingdocs.gov.au/item-sdid-73.html
2- https://www.foundingdocs.gov.au/item-did-39.html
3- https://www.foundingdocs.gov.au/item-did-76.html